واقــع حقــوق الاقليـات فــي اقلـيم كوردسـتان الــعراق

ميسم محمد حسن maysim12233@gmail.com
أ. د فلاح خلف كاظم Falah.20.net@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص

يعد التنوع رصيد ثقافي للبلدان المتعددة اذ تقاس حضارة الدول بطرق معاملتها للأقليات وان ضمان الحقوق للمكونات في البلدان المتنوعة هو جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الانسان لا سيما في البلدان ذات النظم السياسية الديمقراطية ثم ان منح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأقليات والاعتراف بهذا التنوع ضمن الاطر الدستورية والقانونية يعني تعزيز حمايتها من المخاطر وكل اشكال التمييز

وتسعى هذه الدراسة الى التحقق من فرضية مفادها ان الاقليات في اقليم كردستان العراق تتمتع بقدر نسبي من الحقوق مقارنة بأقرانهم في دول الجوار كما ستحاول هذه الدراسة الاجابة على عدة تساؤلات منها، ماهي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها الاقليات في اقليم كردستان؟ ماهي الحقوق الدستورية والقانونية؟ واستخلصت الدراسة الى ان الاقليات تتمتع بقدر نسبي في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. اضافة الى ذلك، ان زيادة الحقوق للأقليات في اقليم كردستان العراق مرتبط بعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تسهم في تفعيل وزيادة نيلهم لحقوقهم

الكلمات المفتاحية: الاقليات، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحقوق الدستورية والقانونية، اقليم كردستان العراق.

The reality of minority rights in the Kurdistan Region of Iraq

Maysam Mohammed Hassan Maysim12233@gmail.com
Prof. Dr. Falah Khalaf Kazim faiah.20.net@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract

Diversity is a cultural asset for many countries, as the civilization of countries is measured by the way they treat minorities. Ensuring the rights of components in diverse countries is an integral part of the human rights system, especially in countries with democratic political systems. Granting social and economic rights to minorities and recognizing this diversity within constitutional and legal frameworks means enhancing their protection from risks and all forms of

discrimination. This study seeks to verify the hypothesis that minorities in the Kurdistan Region of Iraq enjoy a relative amount of rights compared to their peers in neighboring countries. This study will also attempt to answer several questions, including: What are the social and economic rights that minorities enjoy in the Kurdistan Region? What are the constitutional and legal rights? The study concluded that minorities enjoy a relative amount of social and economic rights. In addition, increasing the rights of minorities in the Kurdistan Region of Iraq is linked to the factors of social and political upbringing that contribute to activating and increasing their attainment of their rights.

Keywords: minorities, economic and social rights, constitutional and legal rights, the Kurdistan region of Iraq.

المقدمة:

تعد قضية الاقليات من اهم قضايا حقوق الانسان والتي لها مكانة كبيرة في الدراسات والابحاث المعاصرة ويرى البعض ان دراستها تلي في أهميتها دراسة الحروب نظراً لإرتباطها بتعزيز فرص الامن والسلم في العالم، والعراق بلد يزخر بالتنوع الثقافي الاثني والديني الكبير وهذا التنوع لم يكن وليد اللحظة فقد تضمن العراق ديانات الفيّة عابرة للعصور مع وجود اقليات قومية كبيرة تعيش على ارضه منذ سنين طويلة عايشت كل منها واقع مختلف بحسب الانظمة السياسية التي مرت على العراق من الملكية الى الجمهورية ومن ثم الديمقراطية و انطلاقا من اهمية هذا التنوع تأتي الحاجة لدراسة واقع المجتمعات المتنوعة والوقوف على مدى تمتع مكوناتها بالحقوق لا سيما وان تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ادى الى تحولات كبيرة في واقع مكوناته الثقافية فضلا عن الاحداث المتتالية التي ادت الى تهميش واقصاء المكونات على مدى العقدين الماضيين وقد شهد اقليم كردستان العراق تنوع عرقي وديني كبير نتيجة عمليات النزوح من والى الاقليم

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من خلال محاولتها بيان مدى تمتع الأقليات في اقليم كردستان بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومدى استجابة حكومة الاقليم لمطالب تلك المكونات لا سيما بعد تغير النظام السياسي في العام٢٠٠٣ وما تلاه من احداث.

اشكالية البحث:

تقوم اشكالية الدراسة في سؤال اساسي :ما مدى تمتع اقليات اقليم كردستان العراق بالحقوق الاجتماعية والسياسية ؟ ومن هذا التساؤل الاساسي تنبع الاسئلة الفرعية الآتية :

- ما هي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها اقليات اقليم كردستان العراق؟
- ما هي الحقوق الدستورية والقانونية لأقليات اقليم كردستان العراق؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان نيل الاقليات في اقليم كردستان العراق يتمتعون بقدر نسبي من الحقوق والحريات مقارنة بأقرانهم في دول الجوار.

منهجية البحث:

من اجل اتمـام البحث وفـق منهجيــة علمـية فقــد تم اتبــاع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النظمي

المبحث الاول: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

تنتشر في اقليم كردستان–العراق* مجموعة من الاقليات الدينية والقومية النازحة من وسط وجنوب العراق ومن البلدان الاقليمية المجاورة، تعايشت تلك الاقليات على ارض العراق واندفعت فيما بعد نحو الشمال ذي الطبيعة الجبلية بعد حدوث التضاد الديني بينها وبين الوافدين الجدد الى اراضيها فضلا عن وجود اقليات اخرى مستقرة منذ نشؤها في الاقليم، سبق وان ذكرنا الاقليات الموجودة في العراق سواء الدينية او العرقية الا ان هناك اقليات تتمركز وبشكل رئيس في اقليم كردستان– العراق اذ اعترف بها الاقليم اعترافاً رسمياً والتي سنتناولها تباعاً في المطالب التالية :–

المطلب الاول: حقوق الاقليات الدينية في اقليم كردستان– العراق

١– **البهائية:** يعتنق افراد هذه الاقلية الديانة البهائية وهي احدى الديانات الحديثة في العالم المعاصر وتعد الحركة الاجتماعية والدينية الابرز في القرن التاسع عشر ظهرت في ايران على خلفية الديانة الشيخية والبابية وقد اطلق عليها تسمية البهائية نسبة الى مؤسسها الميرزا حسين علي بن عباس النوري الملقب (ببهاء الدين) في ايران، وبعدها نفي بهاء الدين الى العراق في سنة ١٨٥٣م واستقر في بغداد (خيون ٢٠١٦، ٤٨٣)، يتوزع افراد هذه الديانة ف مناطق متفرقة من العراق من الشمال الى الجنوب في مختلف المدن والقرى والبلدات الا ان السنوات الاخيرة شهدت استقرارهم بشكل كبير في اقليم كردستان– العراق وتحديدا في محافظة السليمانية لما تتمتع به المحافظة من وضع امني مستتب وانتشر توزيعهم بعدها في محافظات الاقليم الاخرى في حين ان اعدادهم من الصعب تحديدها بسبب اخفائهم لهويتهم وعدم اشهارها اولا اذ يشكل هذا الخوف عائقا امام معرفة اعدادهم[١] والسبب الآخر عدم اعتراف دوائر الاحوال المدنية في جميع محافظات العراق وكذلك دوائر اقليم كردستان– العراق بهذه الديانة فضلا عن عدم وجود تعداد سكاني منذ العام ١٩٩٧، ليس للبهائيين لغةً خاصةً

* وتبلغ مساحة اقليم كردستان– العراق بمحافظاته الثلاث(٣٨٠٤٧) كم٢ اي بنسبة (٩%) من مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم٢. والشكل اعلاه يوضح المساحة التي تشغلها محافظات الاقليم من مساحة العراق الكلية (وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للأحصاء ٢٠٢٤).

يتحدثون بها بل يتكلمون باللهجات المحلية للبلدان التي يعيشون فيها (سلوم ٢٠١٧، ١٢٧)، لدى افراد الديانة البهائية كتاب مقدس وهو (البيان) وكتابهم الاخر يسمى (الاقدس)، يعد البهائيين كتابهم اسمى الكتب وافضلها في حين ان هذا الكتاب ملئ بالأخطاء اللغوية التي لا يصح لتلميذ صغير ان يقع فيها، وعدت البهائية من اخطر المذاهب المعاصرة على مبادئ الاسلام (النجار ١٩٩٦، ٦٣)، اذ يشتمل على عقائد تخالف الاسلام ومنها ادعاء مروجيه او زعمائه النبوة فضلا عن ادعاء هذا المذهب بأنه ناسخ لجميع الاديان (النجار ١٩٩٦، ٨٦). اتخذ البهائيون من عكا بفلسطين قبلة لهم حيث قبر بهاء الدين في جبل الكرمل وصلاتهم اليومية ثلاث هي الصلاة الكبيرة والصلاة الوسطى والصلاة الصغيرة (خيون ٢٠١٦، ٤٩٤-٤٩٥)، ومن الاماكن المقدسة عند البهائيين هو البيت الذي سكن فيه بهاء الدين ببغداد في جانب الكرخ بعد ان نفي من ايران وحديقة الرضوان التي دعي فيها الى الديانة البهائية اذ يحتفل البهائيون في عيد الرضوان تمجيداً لذكرى اعلان الدعوة(سلوم ٢٠١٧، ١٧٨).

اما في الجانب الاقتصادي للبهائيين ان اشهر الشخصيات التي تولت مهمة نشر البهائية في وقت اعلانها ومنهم شخص يدعى (الحاج محمد حسين) وهو من اصل اصبهاني قد امتهن حرفة بيع الكتب وشخص اخر ايضا ممن تولوا مهمة نشر الدين هو رجل يدعى (علي سياح) اذا قدم الى العراق واستقر بكربلاء وقد امتهن ومارس التجارة بين كربلاء وبغداد مما سهل عليه عملية التنقل بين المدن ونشر ديانته(الحمداني ٢٠٠٥، ١٠١-١٠٢). البهائيين كمواطنون كردستانيون يشغلون اعمالا ووظائف متنوعة كالوظائف الحكومية والمهن العامة شأنهم شأن باقي مكونات المجتمع (عبايجي ٢٠٢٤، مقابلة شخصية) في حين حرمت البهائية تحريما قاطعاً للبطالة والكسل وحرمت التسول واوجبت تعليم البهائيين الحرف والمهارات في الزراعة والصناعة وتفرض على العاملين التبرع ودفع الضرائب والرسوم واعانة المحتاجين والفقراء تعد مسؤولية اجتماعية وإعانة الكبار(إعاشة العجزة) ولمعالجة تلك الحالة وجدت البهائية ضرورة تعليم ابنائها الحرف والمهارات كما جاء في كتاب(الاقدس) (خيون ٢٠١٦، ٤٩٧).

٢- **الزرادشتية:** ظهرت الديانة الزرادشتية في ايران، تعد من الديانات التوحيدية التي نشأت قبل ٣٥٠٠ عام في ايران وقد وجدت المعتقدات الزرادشتية موطئ قدم لها في ايران بصورة عامة وفي كردستان ايضا وامتدت الى الهند، سميت الزرادشتية بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها زرادشت الذي صدر كتاب خاص بالديانة الزرادشتية متضمناً تعاليمها وفلسفتها سمي (بالأفيستا او الابستاق) والمقرر عند افراد هذه الديانة ((ان الابستاق هو كتاب موحى به من الاله (اهورا مزدا) وليس من وضع زرادشت)) (يوسفي ٢٠١٢، ١١) ، فكانت من اهم الديانات في العالم لما يقارب الف عام (الصفار ٢٠٢٣، ٤٠٤) ، يتوزع الزرادشتيون في محافظات اقليم كردستان الثلاث والمتمثلة في (اربيل، دهوك، السليمانية) فضلا عن وجودهم بشكل متفرق في محافظات كركوك وديالى وصلاح

الدين وبغداد وقد عادت الديانة الزرادشتية للظهور في اقليم كوردستان بعد ان كانت تمارس طقوسها بشكل سري الا ان الاعتراف بها بشكل رسمي من قبل حكومة اقليم كردستان- العراق في قانون حماية المكونات رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ حيث عادت الزرادشتية تمارس طقوسها وشعائرها بحرية بعد ان اختفت عن الوجود لمدة خمسة عشر قرنا منذ دخول الاسلام الى العراق واصبح للزرادشتيين ممثل رسمي في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية التابعة للأقليم (سلوم ٢٠١٧، ١٢٥)، ومن اهم المعابد التابعة للديانة الزرادشتية في دهوك هي (كهف ومعبد جارستن ومعبد زرادشت) (الصفار ٢٠٢٣، ٤١١-٤١٢)، لدى الزرادشتية عدة مواقع اثرية في اقليم كردستان- العراق ولكن ملكتيها تعود لهيئة الآثار او لوزارة الاوقاف لأنها تعد من الديانات المحضورة في العراق بينما اعترف الاقليم بها منذ العام ٢٠١٥ اما لغة كتابهم فهي تسمى اللغة الافستية وقريبة جدا من الفارسية القديمة والميدية، اما عن اعدادهم لا يوجد احصاء دقيق لعددهم الا ان تقديرات لمنظمات المجتمع المدني والخاصة بشؤون الاديان وبشكل تقريبي تقدر عددهم في الاقليم بنحو ٣٠٠ الف شخص(الحرة عراق ٢٠٢٤).

اما في الجانب الاقتصادي للزرادشتيين ان الوضع الاقتصادي للزرادشتين بشكل عام غير جيد وذلك تبعا للوضع الاقتصادي للأقليم اذ انعكس سلباً على الزرادشتيين لكون عدد كبير منهم يعمل في القطاع الحكومي كموظفين، فالمستوى المعيشي متدني كثيراً وذلك بتأثير مشكلة الرواتب مع الحكومة الاتحادية التي لا زالت تشكل عائق اذ لم يتم التوصل الى حل لحد الوقت الحاضر مع الحكومة الاتحادية بشأنه (طيب ٢٠٢٤، مقابلة شخصية) ، فضلا عن عمل الزرادشتيين كمزارعين فالكثير منهم لا يزال يمارس مهنة الزراعة شأنهم شأن الكثير من الاقليات التي تتخذ مهنة الزراعة كمصدر للعيش .

٣- **المسيحية:** هي ثاني اكبر الديانات في العراق، ومعترف بها حسب الدستور العراقي ، يكون انتشار الديانة المسيحية في اقليم كردستان عشوائيا ومبعثرا ومتباعدا ولا يأخذ شكلا منظما او ثابتاً، يتجمع المسيحيون في اقصى محافظة دهوك زاخو والقرى المحيطة بها ويصل وسط محافظة اربيل عين كاوة وشقلاوة ثم ينقطع هذا النطاق ليظهر مرة اخرى في وسط محافظة السليمانية، ومع هذا الامتداد تقل نسبة المسيحيين بالمقارنة مع الاقليات الاخرى، وتكون النسبة الاكبر منهم شرق نهر دجلة، ويعد الكلدان اكبر الطوائف المسيحية المنتشرة في كردستان ويشكل افرادها(٧٥%) من مسيحي العراق (البير ٢٠٠٤، ٣٤) ، ويعيش المسيح في قرى كردستان في بيوت بسيطة ويعيش في البيت الواحد عدة عوائل تربطهم قرابة مباشرة ويتجمع في بعض القرى عوائل تنتمي الى عشيرة واحدة فتكون محلة كما هي محلة (الباز) في تلكيف والتي استمدت اسمها من عشيرة الباز (خيون ٢٠١٦، ١٤٥).

٤- **الكاكيية:** ينتشر افراد الديانة الكاكيية في جميع محافظات اقليم كردستان- العراق، لهم مجموعات تقع في طوز خورماتو والسليمانية ويسكن في قرية (هاوار) عدد كبير من الكاكيين، وتعتبر هذه القرية من القرى التاريخية

ذات المكانة المقدسة عند الكاكيية في السليمانية، وفي محافظة أربيل، استوطن الكاكييون قرية (سفيه) وقرية (متراد) على الساحل الأيسر لنهر الزاب الكبير وبالقرب من مصب (الخازر) ضمن ناحية (الكوير) في قضاء مخمور، حيث يعرفون هناك باسم (الصارلية) (العقيدي ٢٠١٩، ١٧) ، ويبدوا ان هذه التجمعات الحالية الموجودة في اقليم كردستان–العراق في شرقي وغربي كرمنشاه ومناطق جنوب كركوك (طوز خرماتو، وكفري، وداقوق) للكاكيين هم بقايا جماعات كبيرة كانت موجودة على امتداد ما يسمى الأن كردستان الجنوبية (سلوم ٢٠١٤، ٢٢٦).

اما في الجانب الاقتصادي للكاكيين في اقليم كردستان–العراق فهم يشغلون الوظائف الحكومية شأنهم شأن باقي افراد المجتمع على الرغم من ان المهنة الابرز لديهم كانت الزراعة وذلك في اربعينيات القرن الماضي اذ يعيشون في الارياف بنسب كبيرة ولكن نتيجة التحولات في سوق العمل والانتقال من الريف الى المدينة اصبح الكاكيين يعملون كموظفين في القطاع الحكومي فضلا عن وجود نسبة كبيرة منهم يعمل في مهنة التجارة اذ يوجد من الكاكيين اصحاب فنادق ومطاعم في اقليم كردستان–العراق ومنتجين ورجال اعمال والقسم الاكبر هم من الطبقة الوسطى مع وجود نسب ضئيلة جدا من المتعففين ذوي الدخل المحدود (كاكيي ٢٠٢٤، مقابلة شخصية).

٥- **الصابئة المندائية:** في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي تكاد تخلو المحافظات التابعة لأقليم كردستان–العراق من الصابئة المندائيين ولكن تدهور الوضع الامني في المحافظات الجنوبية قد ادى الى نزوح الصابئة من مناطق سكناهم الممتدة بين محافظتي ميسان وذي قار الى مناطق اكثر امنا فهاجروا الى اقليم كردستان هجرة داخلية جماعية بحثا عن الأمان خاصة بعد استهداف معابدهم وشخصياتهم فضلا عن الهجرة الكبيرة التي شهدها هذا المكون الى خارج العراق والتي كان لها الاثر السلبي في تناقص اعدادهم بشكل كبير ولا يوجد معلومات حول اعدادهم في اقليم كردستان لعدم توفر المعلومات الدقيقة لأعداد المكونات في الاقليم وعدم اجراء اي تعداد سكاني يوضح اعدادهم الا ان وفق تخمينات بعض المنظمات انها قد وصلت بضعة الآف في الاقليم (حمادي ٢٠٢٠، ٩٣) . ويقول (رشيد خيون) ان عدد الصابئة في كافة اقضية محافظة دهوك لا يزيد عن (١٠) نسمة (خيون ٢٠١٦، ٥٣٣).

٦- **اليهودية:** يعود الوجود اليهودي في العراق، وتحديدا في اقليم كردستان الى زمن الامبراطورية الآشورية الحديثة (الصفار ٢٠٢٣، ٤٠٤) . ويتوزع اليهود في قرى إقليم كوردستان بين السكان الكرد، إذ تمكنوا من الانتشار في العمادية، وعقرة، ودهوك، وزاخو، والزيبار، وبرواري، ولهم قريتان متخصصتان فيهما وهما سندور في منطقة دهوك وبيت النور في برواري العليا. ويتواجدون في البرواري السفلى والمزداري والدوسكي والعديد منهم في قرية برعش ويعملون في الزراعة والصياغة والتجارة، ولهم كنيستان في العمادية فوق القلعة، وأخرى في سندور، ورابعة في النور (سوسه ٢٠٠٦،١٣-١٣٤) ، ومن الصعب في الوقت الحاضر إعطاء صورة حقيقية

عن عدد اليهود في كردستان، لأن عملية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل مستمرة، على الرغم من أن الهجرة الواردة إلى إقليم كردستان محدودة النطاق، إلا أنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسة لعدم إجراء إحصاء حقيقي لعدد أتباع الديانة اليهودية في إقليم كردستان (البغدادي ١٩٨٨، ١٤٠).

المطلب الثاني: حقوق الاقليات العرقية في اقليم كردستان– العراق

١– **التركمان:** هم احد المكونات الرئيسة في اقليم كردستان وتعتبر أربيل من أكبر مراكز استيطان التركمان، لكنها تأثرت بالطبيعة الثقافية لإقليم كردستان والعادات الاجتماعية، فهاجرت أعداد كبيرة منهم إلى كركوك، وكان هذا التغيير سلمياً وليس قسرياً، إذ ساعدت روابط كركوك الحميمة مع بقية محافظات إقليم كردستان على التمسك بالهوية العرقية التركمانية (كيطان ٢٠٢٢، ٤٧٤) ، ومن الناحية الطائفية؛ ينقسم التركمان إلى (٥٥%) سُنة و(٢٥%) شيعة، ويسكن السنة منهم مدن أربيل والتون كوبري وكركوك، بينما يسكن الشيعة مدينتي تلعفر والوسط في مدينة كركوك، وفي قضاء تازة وطوز خورماتو وعدد من القرى التابعة لها، يعيش ٤٠% من التركمان (ادموندز ٢٠١٤، ٢٠٢).

٢– – **الايزيدية:** ويتوزع الإيزيديون جغرافياً في إقليم كردستان في محافظة دهوك وتتجسد ابرز تجمعاتهم في قضاء زاخو، سميل والشيخان والنواحي التابعة لها حيث تصل نسبتهم إلى ٣٧,٨% ويتركز كذلك الايزيديون في قضاء مركز دهوك في مجمع شاريا وقد بلغ عدد السكان في المجمع حوالي ١٢ الف عام ٢٠١٣م وقد بلغ عدد سكان مجمع خانك الواقع جنوب قضاء سميل حوالي ٢١ الف نسمة عام ٢٠١١ (الصفار ٢٠٢٣، ٤٠٥) ، وهناك تنافس قوي بين ثلاث قوميات: العربية والكردية والآشورية في إقليم كردستان على احتكار الانتماء القومي لهذه الطائفة بسبب تنوعها الثقافي، الأمر الذي يشجع جميع الأطراف على المطالبة بالنسب الكردي لهم، كما ذهب جميع الباحثين الكرد، وأدرجوها في الخرائط الجغرافية وقوائم الطوائف الكردية، وفي مقابلة اجرتها الباحثة مع الممثل عن المكون الايزيدي (نايف خلف سيدو) قد اكد من خلالها على ان الايزيدية اقلية قومية دينية لا يمكن نسبها الى القومية الكردية ولا العربية وقد تم تقديم طلب من قبل ممثلين المكون الايزيدي للشروع بأصدار قانون يعترف من خلاله بأن الايزيدية اقلية قومية دينية لها لغتها الخاصة وليس اقلية دينية فقط (سيدو ٢٠٢٤، مقابلة شخصية).

وفي الجانب الاقتصادي للأيزيديين فأن حرفتهم الاساسية وكما ذكرنا سابقاً هي الزراعة وابرز محاصيلهم الزيتون والحبوب وهم يفضلون زراعتها فيرتبطون بالارض ارتباطا وثيقا نتيجة سكنهم مناطق التلال التي تعد اصلح المناطق للزراعة كذلك يشتغلون في مهن اخرى كالحياكة والتجارة وتربية الحيوانات(السعدي ٢٠١٦، ٢٣٢)، ومن لا يعمل في الزراعة هم في الغالب ضمن السلك العسكري وبخاصة حرس الحدود اذ ان عسكرة

المجتمع الايزيدي كان امراً لابد منه في ظل الاوضاع الاقتصادية القاسية و في الفترة التي سيطر بها داعش عام ٢٠١٣ على مناطق نينوى بصورة عامة ومناطق المكون الايزيدي بصورة خاصة انخرط العديد منهم في الفصائل المسلحة للحصول على قوتهم اليومي، وبعد تحول الاعتماد لمعظم الايزيديين في الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد يعتمد على ما تقدمه الاحزاب السياسية والدولة من رواتب وفق اقتصاد ريعي متضخم انخرط عدد كبير منهم ضمن صفوف الكرد والاحزاب الكردية بوظائف مختلفة ما بين محاضرين ومعلمين في مدارس الاكراد ومؤيدين كوادر فضلا عن انضمامهم الى قوات البيشمركة التابعين للأحزاب الكردية والى قوات الاسايش وهم قوات الامن في اقليم كردستان– العراق (سلوم ٢٠٢٢، ٧٢–٧٣).

٣– **الغجر:** او القرج كما يطلق عليهم في اقليم– كردستان و تسميتهم (الكاولية) في وسط وجنوب العراق ليس لهم تاريخ واضح يبين لنا اصلهم وجذورهم ولكن يرجح الباحثين ان اصولهم في الهند وذلك لوجود رابطة بين لغة الغجر الرومني واللغة الهندية القديمة (السنسكريتية) (كيطان ٢٠٢٢، ٤٦٢) ، في حين يرى (حميد الهاشمي) ان سبب ارجاع اصل الغجر الى الهند هو ان تسميتهم بالكاولية تعود الى قبائل هندية كانت بعض نسائهم تمارس مهنة الرقص والغناء كخدمة دينية لرجال الدين ومنها ما كان في معبد الملك الكولي (كاول)(الهاشمي ٢٠١٢، ٢٢). يتوزع الغجر في عموم محافظات العراق الا ان بعد العام ٢٠٠٣ تم تهجيرهم بشكل كبير من مناطق سكناهم و النسبة الاكبر في الوقت الحاضر في محافظة القادسية والقرج في اقليم كردستان، اما لغتهم فهي مزيج من عدة لغات (الفارسية، التركية، العربية والكردية) ويمكن ان نقسمهم الى مجموعتين الاولى هم الغجر الذين يتحدثون لغتهم الخاصة ويستخدمون الحروف العربية في الكتابة ، اما المجموعة الاخرى فهم القرج في الأقليم والذين ينقسمون لغويا ايضا الى مجموعتين الاولى تتكلم باللغة الكردية بلهجاتها المختلفة ما بين الكرمانجية والكورانية وهذه المجموعة تستخدم اللغة الكردية وحروفها في الكتابة اما المجموعة الثانية فهي تتحدث باللغة التركية وتعد الاصغر عددا مقارنة بالمجموعة الاولى وهي تشمل الاسر الساكنة في القلعة بمحافظة كركوك ومحلة العرب في اربيل وتستخدم الحروف اللاتينية في الكتابة (الحديثي ١٩٧٩، ١٠–١١)، يكاد الغجر وخاصة الناشئين في طريقهم الى نسيان لغة ابائهم بسبب عدم وجود الابجدية المكتوبة لهم فضلا عن الامية التي تنتشر بشكل كبير فيما بينهم والتنقل الدائم(سلوم ٢٠١٤، ١٦٧)، لذلك يمكن القول ان الغجر من اكثر الجماعات التي تتأقلم مع محيطها ولا تلتزم بلغة خاصة ولا ديانة ففي العراق هم يلتزمون من الناحية الدينية بتعاليم الدين الاسلامي وهذا ما يمكن ان نلتمسه في من خلال حياتهم الاجتماعية كالزواج والطلاق والموت وطريقة الدفن الا ان الغجر اكثر التزاما من القرج المتواجدين في كردستان–العراق لمزاولة غالبيتهم الرقص والغناء وشربهم الخمور (الحديثي ١٩٧٩، ١٢)، اما اعدادهم في العراق بعد العام ٢٠٠٣م وفق التقديرات

تتراوح ما بين ٥٠-٦٠ الفا وهم في تزايد مستمر نتيجة عملية التغجر عن طريق التوطين او العمل والاندماج معهم لا سيما من قبل النساء (سلوم ٢٠١٤، ١٦٦).

الجانب الاقتصادي للغجر: يعتمدون بشكل كبير على مهنة الرقص والغناء وبالتالي فأن وجود النساء في الاسرة الغجرية له اهمية خاصة اذا كلما ازداد عدد النساء في الاسرة الواحدة يعني ارتفاع مستواها المعيشي مقارنة بالأسر التي يقل فيها عدد النساء فتكون مظاهر الترف النسبي واضحة على تلك الاسر فأنعكس هذا الامر على توزيع الثروة وقوة المكانة للأسر واتساع نفوذها في التدرج الاجتماعي للجماعات الغجرية (كيطان ٢٠٢٢، ٤٧٤) ، يرغب الغجر في الوقت الحالي الانخراط في مهن اخرى وبسبب الامية وضعف التعليم بين افرادها فهم يرغبون بوظائف معينة مثل سائق سيارة اجرة كونها لا تحتاج الى القراءة والكتابة ومهن من هذا النوع فضلا عن شيوع ظاهرة البطالة بشكل كبير في مجتمع الغجر فهم يمارسون التسول بنسب كبيرة(كيطان ٢٠٢٢، ٤٨٤) ، ويمكن توضيح التعدد القومي والديني في اقليم كردستان–العراق من خلال الجدول الآتي:

جدول(١) : يبين اعداد المكونات في اقليم كردستان العراق

الاقليات في مجتمع اقليم كردستان– العراق	الاعداد التقريبية
البهائية	١٠ الآف
الزرادشتية	١٥ الف
المسيح	٣٠٠ الف
الكاكائية	٢٥الف
الايزيدية	١٥٠ الف
الصابئة المندائية	١٠٠٠
اليهود	١٥٠عائلة
الغجر	١٥ الف
التركمان	لا تتوفر احصائية

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلات مع ممثلي المكونات في العراق واقليم كردستان - العراق

المبحث الثاني : الحقوق الدستورية والقانونية

بعد سن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ اصبح للعراق اول دستور مدني دائم وذلك بعد الاطاحة بالنظام السابق، جاء هذا الدستور ضامناً لحقوق المكونات كافة واكد على ضرورة المساواة بين جميع الاطياف والمذاهب واللغات ودونما تمييز بينها تحت اي ذريعة والذي استقرت فيه مجموعة من الحقوق والحريات لكافة المنتمين لهذا البلد وبالتالي منح الحرية لحكومة الإقليم في اصدار القوانين بما يتلاءم مع قوانين الحكومة الاتحادية وعليه اصدرت حكومة اقليم كردستان العراق قوانين كثيرة وبضمنها قوانين تتعلق بالمكونات الموجودة في الاقليم وما سنذكره في الآتي هي قوانين صدرت قبل وبعد عام ٢٠٠٣وكما يأتي:

اولا: مكانة الاقليات في مشروع دستور اقليم كردستان–العراق

التغيير الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ في النظام السياسي العراقي اتاح فرصة غير مسبوقة للإقليم للعمل على اقرار مشروع دستور اقليم كوردستان (مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤) ، خاصة بعد عمليات القمع والترهيب التي عانى منها الكرد في حقبة النظام السابق فكانت فترة كتابة الدستور توقيتا مناسبا للمطالبة بترسيخ حقوق الكورد بصورة عامة والمكونات الاثنية والدينية الموجودة في الاقليم بصورة خاصة، فمنذ عام ١٩٩٢ وبعد اجراء انتخابات اقليم كوردستان والمكونة من ١٠٠ مقعد برلماني اساس مع خمسة مقاعد كوتا للمسيحيين دون تخصيص اي مقاعد لبقية المكونات الاخرى ولكن بعد العام ٢٠٠٣ وتحديدا في عام ٢٠٠٥ تم زيادة مقاعد الكوتا الى (١١) مقعد خصصت خمس منها للتركمان وخمس للكلدان والسريان والاشوريين وواحد للأرمن وبالتالي اقتصار الكوتا في البرلمان الكردستاني على المسيحيين والتركمان بينما يعد النسيج الاجتماعي لكردستان لوحة مختلفة الألوان تضم مزيجا من القوميات والاديان المختلفة حيث تعايشت في الاقليم وعلى مر السنوات العديد من القوميات المتعددة الاديان والمذاهب ومن المكونات القاطنة في اقليم كوردستان–العراق غير الكردية هناك التركمان والعرب والكلدان السريان الاشوريين والارمن فضلا عن المكونات التي تدين بغير الاسلام كالإيزيدية والمسيحية والشبك والكاكائية والزرادشتية وبشكل اقل الصابئة المندائية والبهائية واليهودية ومن ثم كان لابد من انعكاس هذا التنوع الديني والقومي في الدستور وفي نظام الحكم ليتسنى للأفراد المنتمين الى هذه المكونات الشعور بالمواطنة وان المشرع الدستوري وكذلك القانوني يأخذهم بعين الاعتبار بما يؤدي الى احداث دور فاعل لهم في القرار السياسي وفي مجالي الامن والدفاع وكافة الجوانب الاخرى وعليه نص مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق في المادة (٥) منه على "يتكون شعب اقليم كوردستان من الكورد، التركمان، العرب، الكلدان السريان الاشوريين، الارمن وغيرهم ممن هم من مواطني اقليم كوردستان" (المادة ٥ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤) في حين نصت المادة (٦) منه على "يقر ويحترم الدستور الهوية الاسلامية لغالبية شعب كوردستان– العراق ويقر ويحترم كامل الحقوق الدينية للمسيحيين والايزيديين ويضمن لكل فرد في الاقليم حرية العقيدة وممارسة الشعائر والطقوس الدينية وان مبادئ الشريعة الاسلامية مصدر اساس للتشريع ولا

يجوز نص قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام او سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية او سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الوردة في هذا الدستور" (المادة ٦ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤) وهي مشابهه تماما للمادة (٢) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ.

وفي الحقوق اللغوية نصت المادة (١٤/ فق١) الكوردية والعربية لغتان رسميتان في اقليم كوردستان ويضمن الدستور لمواطني اقليم كوردستان تعليم ابنائهم بلغتهم الام ويضم ذلك التركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية ووفق الضوابط التربوية وجاء في الفقرة ٢ ان اللغتين التركمانية والسريانية لغتان رسميتان الى جانب الكوردية والعربية في الوحدات التي يشكل الناطقون بها كثافة سكانية وفي الفقرة ٣ اعتمد على المادة (٤) من الدستور الاتحادي بشأن اللغة الرسمية اينما وجد المجال القانوني لتطبيقها في اقليم كوردستان–العراق(المادة ١٤ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤)، وفي المادة (١٩/ فق ٩) ذكر الدستور الحقوق الدينية ونصت على ان الدين لا اكراه فيه ولكل فرد الحق في الحرية الدينية وفي ممارسة الشعائر والطقوس الدينية وتكفل الحكومة ضمان تلك الحريات للمسيحيين والايزيديين وغيرهم وكذلك ضمان حرمة الجوامع والكنائس ودور العبادة وفي الفقرة (١٧) من ذات المادة لكل شخص الحق في التجمع وتكوين الجمعيات والروابط والاتحادات وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتحضر الجمعيات التي تتخذ موقفا مضادا للتعايش السلمي والتقارب بين المكونات القومية او الدينية لشعب كوردستان– العراق وفي الفقرة ١٨ يكفل الدستور حرية تأسيس الاحزاب على ان لا تتعارض في تنظيمها مع المبادئ الاساسية للديمقراطية وحقوق الانسان(المادة ١٩ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤)، وقد نصت المادة (٢٠) على المساواة وحضر كل اشكال التمييز على اساس العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين والوضع الاقتصادي او الاجتماعي(المادة ٢٠ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤) ، اما في الفصل الثالث فقد ركز ومن خلال عنوان الفصل (الحقوق القومية والدينية للمكونات المختلفة في اقليم كوردستان–العراق) على الحقوق الخاصة بالمكونات في جوانب عدة ابرزها في الحق في الاعتراف القانوني بأسمائهم وحق استخدام اسماء الاماكن المحلية التقليدية بلغتهم ومنحهم الحرية فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية بشكل ينسجم مع طبيعة دياناتهم ومعتقداتهم واكد على اهمية المساواة وضمانها وفيما يتعلق بألاستبعاد القسري في المادة (٣٢) في فقرتها الاولى نصت على ان السلطات في الاقليم تحمي الاشخاص المنتمين الى اقليات من سياسات الاستبعاد قسرا وركزت الفقرة ٢ من ذات المادة على ان تلتزم حكومة اقليم كوردستان بمنع التغيير عمدا في نسبة السكان في المناطق التي يسكنها مكون ديني او قومي، فضلا عن تعزيز الاحترام المتبادل بين الاشخاص في مجالات التعليم والثقافة العامة واشراك الاشخاص المنتمين الى هذه المكونات في جميع مجالات الحياة (المادة ٣٢ من مشروع دستور

اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤)، ايضا قد منح الدستور للمكونات حق انشاء مجالس خاصة بها لتطوير وتنظيم شؤونها وكل ذلك ينظم بقانون(المادة ٣٤ من مشروع دستور اقليم كوردستان–العراق ٢٠٢٤).

اذن اقليم كوردستان في مشروع دستوره يقر ويعترف بالتعددية الاثنية والدينية في شعبه واراضيه وضهر ذلك جليا في المواد التي اشرنا اليها اعلاه في التأكيد على المواطنة والتركيز على المساواة بين ابناء الشعب الكردي بمختلف انتماءاتهم وان المآخذ على دستور الحكومة الاتحادية لعام ٢٠٠٥ هي ذاتها تؤخذ على مشروع دستور اقليم كوردستان فيما يتعلق بحقوق المكونات من حيث عدم ذكر كافة المكونات بالاسم الصريح في مواده وكذلك اضفاء الرسمية على لغات محددة دون اخرى حيث ذكر اللغتين التركمانية والسريانية يعد بمثابة اعتراف رسمي بهما وهذا ما تطالب به المكونات الاخرى الدينية منها والقومية كالعرب الأيزيدية والبهائية والزرادشتية والكاكيية فهناك تقصير في التشريعات تجاههم وخاصة فيما يتعلق بتخصيص مقاعد الكوتا داخل البرلمان الاقليمي الكردستاني بخلاف المكونين المسيحي والتركماني(آلاجا ٢٠٢٤) .

ثانياً: الواقع القانوني للأقليات في اقليم كوردستان– العراق

منذ ان ظهر الاقليم كواقع سياسي في العراق له خصوصية جغرافية وسياسية في تسعينيات القرن الماضي سعت سلطات الأقليم لتشريع عدد من القوانين التي تحاول بها اعطاء الحقوق القانونية للأقليات الموجودة داخل محافظات الاقليم وهو ما سنوضحه:

١– قانون انتخاب برلمان كوردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

حدد القانون حصص المكونات المتعايشة في اراضي كوردستان– العراق بمقدار (١١) مقعدا موزعة و كما نصت المادة (٣٦) من القانون في فقراتها على النحو الآتي:

اولا : تخصص خمسة مقاعد للكلدان السريان الآشوريين يتنافس عليها مرشحوا المكون المذكور

ثانياً: تخصص خمسة مقاعد للتركمان يتنافس عليها مرشحوا المكون المذكور

ثالثاً: يخصص مقعد واحد للأرمن يتنافس عليه مرشحوا المكون المذكور(الموسوي ٢٠١٤، ١٩٨– ١٩٩)، علما بأن عدد مقاعد برلمان اقليم كوردستان (١١١) مقعد وبالمقارنة مع عدد مقاعد البرلمان الاتحادي البالغ عددها (٣٢٩) فأن الاقليم خصص مقاعد الاقليات اكثر بواقع (٣) مقاعد عنها في الحكومة الاتحادية والتي تخصص (٩) مقاعد للاقليات في مجلس النواب العراقي .

٢– قانون وزارة التربية لإقليم كوردستان

وتضمن هذا القانون في المادة (٤) فق (٤) للمكونات التركمانية والسريانية والأرمنية التعليم بلغتهم الأم وجاء نص المادة في جعل اللغات التركمانية والسريانية والارمنية لغة التعليم في المناطق التي يشكل الناطقين فيها الكثافة السكانية وفقاً للضوابط التربوية و أن تجعل اللغة العربية والكردية فيها إلزاميا(المادة ٤ من قانون وزارة التربية لإقليم كوردستان– العراق ٢٠٠٧). ونصت المادة(٧) على ان الوزارة تتكون من عدة مديريات وقد تضمنت مديريات خاصة بالتعليم التركماني ومديرية عامة للتعليم السرياني(المادة ٧ من قانون وزارة التربية لإقليم كوردستان– العراق ٢٠٠٧) .

٣– قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الاقليم رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧

ركز هذا القانون على مجموعة من المبادئ الواجب مراعاتها لتحقيق المساواة بين الاديان وهو ما يتضح من خلال مواده التي جاءت تنص على تلك القيم والمبادئ فقد نصت المادة (٢) من هذا القانون في الفقرة ثانيا على (رعاية شؤون الأماكن المقدسة لكافة الأديان وتنظيم إدارتها) (المادة ٢ من قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كوردستان – العراق ٢٠٠٧) ، وأيضاً توثيق الروابط بين مختلف الديانات والمذاهب والطوائف في كوردستان، كما أخذ على عاتق هذه الوزارة الإهتمام بشؤون الأديان والطوائف والمذاهب في الإقليم بما يحقق روح التسامح بين الأديان وتأمين التواصل فيما بينها(فق ٦،١٠ من المادة ٢ من قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كوردستان – العراق ٢٠٠٧).

٤– قانون وزارة الثقافة لإقليم كوردستان رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧

اكد القانون على ضرورة احترام وتقبل الاخر وتنمية روح التآلف والتآخي فيما بين ابناء شعب كردستان وألزمت الوزارة بالمحافظة على أصالة الثقافة الكردستانية من خلال نص المادة (٢) فق (١) اما الفقرة (١٦) من ذات المادة فقد نصت على غرس مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وثقافة التسامح والتعددية وحب الوطن وترسيخ روح الانتماء بين ابناء شعب الاقليم (المادة ٢ من قانون وزارة الثقافة لأقليم كوردستان – العراق ٢٠٠٧) وجاء في المادة (٣) من القانون ان يخصص من ضمن تشكيلات الوزارة حصص للأقليات وهي مديريتين عامتين من هيكلية الوزارة للإشراف والعناية بثقافة تلك المكونات منها المديرية العامة للفنون والثقافة التركمانية وكذلك المديرية العامة للفنون والثقافة السريانية(المادة ٣ من قانون وزارة الثقافة لأقليم كوردستان – العراق ٢٠٠٧).

– قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في اقليم كوردستان رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ المعدل

في المادة (٣٢مكررة) خصص مقاعد للمكونات بالشكل الآتي:

اولاً : يخصص مقعدان للكلدان السريان الاشوريين في مجلس محافظة دهوك يتنافس عليهما مرشحوا المكون المذكور.

ثانياً : يخصص مقعد واحد للأرمن في مجلس محافظة دهوك يتنافس عليه مرشحوا المكون المذكور.

ثالثاً : يخصص مقعد واحد للكلدان السريان الاشوريين في مجلس محافظة السليمانية يتنافس عليه مرشحوا المكون المذكور.

رابعاً : يخصص مقعدان للكلدان السريان الاشوريين و ثلاثة مقاعد للتركمان في مجلس محافظة اربيل يتنافس عليها مرشحوا المكونين المذكورين.

خامساً : يجرى انتخاب مرشحي كل مكون من قبل ناخبي نفس المكون (الموسوي ٢٠١٤، ٢٦٧).

٦- قانون حماية حقوق المكونات في كوردستان العراق رقم (٥) لسنة ٢٠١٥

نصت المادة (١) فق(٢) المكونات: المجموعات القومية (التركمان، والكلداني السرياني الآشوري والأرمن) والمجموعات الدينية والطائفية (المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية والكاكائية والشبك والفيليين والزرادشتية) وغيرها من مواطني كوردستان العراق، اما المادة (٢) فقد نصت على ان أحكام هذا القانون تسري على جميع مواطني كوردستان العراق من هذه المكونات (المادة ١،٢ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥) ، وجاء في المادة (٣) تضمن سلطات إقليم كوردستان العراق المساواة الكاملة والفعالة للمكونات وتضمنت فق(١) الحكومة للفرد الذي ينتمي إلى مكون حق المساواة وتكافؤ الفرص في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تشريعات وسياسات فعالة، كذلك تضمن لهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخصهم (المادة ٣ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥)، اما فق (٢) نصت على ان يحظر جميع أشكال التمييز ضد أي مكون من مكونات كوردستان العراق، والمخالف يعاقب وفق القوانين النافذة، بينما نصت الفقرة (٣) من ذات المادة على حظر أية دعوة دينية أو سياسية أو إعلامية، بصورة فردية أو جماعية، مباشرة أو غير مباشرة إلى الكراهية أو العنف أو الترهيب أو الإقصاء والتهميش، المبنية على أساس قومي أو أثني أو ديني أو لغوي وذكرت الفقرة (٤) منع أي تصرف أو سياسات سلبية من شأنها تغيير الأوضاع الأصلية للمناطق التي يسكنها مكون معين، ومنع كل تملك يهدف أو يؤدي إلى التغيير الديموغرافي للطابع التاريخي والحضاري لمنطقة معينة، لأي سبب كان وتحت أية ذريعة كانت وجاء في الفقرة (٥) معالجة التجاوزات الحاصلة على مناطق أي مكون وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل حصول التجاوز، وإزالة الآثار والمخلفات التي أدت أو تؤدي إلى التغيير الديموغرافي، أو تعويضهم في حالة استحالة إعادة الحال إلى ما كان عليه، اما الفقرة (٦) عند رسم حدود الوحدات الإدارية والدوائر الانتخابية، وعند وضع خطط التنمية الاقتصادية وتطوير المجمعات السكنية الحضرية والريفية، وكذلك حماية البيئة، تأخذ الحكومة في الاعتبار الظروف المحلية والعلاقات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية والتقاليد الراسخة للمكونات في المنطقة، اما الفقرة (٧) فقد نصت على ان تعمل الحكومة على تشجيع عودة الأشخاص المنتمين إلى المكونات من سكان كوردستان العراق سابقاً

الذين اضطروا إلى الهجرة، وضمان حقوقهم المستحقة وتناولت الفقرة (٨) من المادة المذكورة الجانب اللغوي وقد نصت على اولا تلتزم الحكومة بالمحافظة على لغة الأم، من خلال سبل ضمان التعليم والتثقيف بها وإدارة– قنوات إعلامية خاصة بهم; وثانيا تضمن الحكومة فتح أقسام خاصة باللغات القومية للمكونات في جامعات كوردستان – العراق وتأسيس الأكاديميات العلمية اللغوية الخاصة بهم حسب حاجتهم (المادة ٣ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥)، وقد نصت المادة (٤) فق (١) يحق لكل فرد الكشف عن هويته الدينية وحفظ هويته القومية التي تربط انتمائه بمكون معين، وهذا الحق حصر للفرد ولا يحق لأية جهة سلبه منه، اما الفقرة (٢) لكل مكون وعلى قدم المساواة مع الأكثرية أن يمارس حقوقه وحرياته الأساسية بما في ذلك حرية الفكر، حرية التعبير، وسائل الإعلام، وحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات والرابطات، وحرية ممارسة المعتقد الديني، وتلتزم الحكومة بدعم ورعاية هذه الممارسات بشكل متساو بين المكونات وفق القوانين النافذة، وجاء في فق (٣) من ذات المادة ان لكل مكون حق التعبير عن ثقافته وتقاليده، وتلتزم الحكومة بحماية التراث الثقافي والديني للمكونات، وفي الفقرة (٤) يحق للأفراد الذين ينتمون إلى مكون معين، أن يختاروا أسمائهم بإرادتهم وأن يستخدموا أسماء رموزهم أو شخصيات تاريخية مهمة لهم أو أحداث مهمة مرت عليهم، واستخدام أسماء شخصياتهم في تسمية الشوارع والمحلات والساحات وغيرها في مناطقهم، وفق القوانين النافذة، وذكرت الفقرة(٥) للمكونات حق التمتع بالعطل الخاصة بمناسباتهم القومية والدينية، وتكون هذه العطل رسمية لهم(المادة ٤ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥)، اما المادة (٥) لهيئات ومنظمات وممثلي المكونات ودور العبادة حق التواصل ومد الجسور الثقافية والتعليمية والاجتماعية وتطويرها مع من يتقاسمهم الخصائص الأثنية أو الدينية والقومية ذاتها في الداخل والخارج وفق القوانين النافذة، وفي حالة قيام الحكومة بعقد بروتوكولات دولية أو إقليمية خاصة بالمكونات، عليها ضمان مشاركتهم فيها(المادة ٥ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥) ، اما المادة (٦) والتي جاءت من أجل ضمان حقوق المكونات نصت في الفقرة (١) لهم حق المشاركة في السلطة التشريعية والتنفيذية للإقليم وفق القوانين النافذة، والفقرة (٢) من المادة ذاتها في المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية، لهم حق المشاركة في إدارة المؤسسات الحكومية والإدارية وفق القوانين النافذة(المادة ٦ من قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق ٢٠١٥).

ان التشريعات الخاصة بحقوق الاقليات بما فيها الدستور والقوانين اللاحقة سواء في العراق بشكل عام او في اقليم كوردستان بشكل خاص قد عالجت مسألة الاقليات من الناحية التشريعية بشكل كبير واكثر انصافا مقارنة مع دساتير البلدان الاخرى التي تحوي اقليات ضمن سكانها، فقد ضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ حقوق المكونات والعديد من القوانين الصادرة بعده اما اقليم كوردستان فيعد من الناحية التشريعية الاكثر اهتماما بحقوق المكونات وخاصة مع اصدار قانون خاص بحماية المكونات الا وهو قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ حيث

جاء هذا القانون بصلب الحديث عن حقوق تلك المكونات وكيفية حمايتها في كافة مواده وهو من الناحية التشريعية تميز يحتسب لصالح حكومة الاقليم.

الخاتمة

تمنح الاقليات في اقليم كردستان العراق قدر نسبي من الحقوق الاجتماعية وبعض الحقوق الدستورية الا اننا نرى العكس في مدى التمتع بالحقوق الاقتصادية كما وان التشريعات الخاصة بحقوق الاقليات بما فيها الدستور والقوانين اللاحقة سواء في العراق بشكل عام او في اقليم كردستان بشكل خاص قد عالجت مسألة الاقليات من الناحية التشريعية بشكل كبير واكثر انصافا مقارنة مع دساتير البلدان الاخرى التي تحوي اقليات ضمن سكانها، فقد ضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ حقوق المكونات والعديد من القوانين الصادرة بعده اما اقليم كردستان فيعد من الناحية التشريعية الاكثر اهتماما بحقوق المكونات وخاصة مع اصدار قانون خاص بحماية المكونات الا وهو قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ حيث جاء هذا القانون بصلب الحديث عن حقوق تلك المكونات وكيفية حمايتها في كافة مواده وهو من الناحية التشريعية تميز يحتسب لصالح حكومة الاقليم ومن ثم فأن الاقليات في الاقليم تتمتع بقدر مقبول من الحقوق

الاستنتاجات

١- اتضح من خلال البحث ان الاقليات في اقليم كردستان العراق يتمتعون بقدر نسبي من الحقوق والحريات مقارنة بأقرانهم في دول الجوار الجغرافي للعراق

٢- ان زيادة الحقوق للأقليات مرتبط بعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تسهم في تفعيل وزيادة نيلهم لحقوقهم

التوصيات

١- التوزيع العادل للثروة من خلال اعادة هيكلية توزيع الموارد بالتساوي العادل على مناطق سكن الاقليات

٢- توفير فرص العمل والوظائف العامة ودعم انشاء النقابات الاقتصادية للحيلولة دون زيادة نسب الفقر بين افراد المكونات

٣- تشريع قوانين تتناسب والحجم الفعلي الذي تشغله المكونات في اقليم كردستان وبما يضمن حمايتها من كل اشكال التمييز فضلا عن العمل على تطبيق القوانين المشرعة

٤- زيادة توعية الاقليات بحقوقهم والمطالبة بها من خلال تثقيف مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة بالأسرة والمدرسة

المصادر باللغة العربية:

١. ادموندز، سي جي . ٢٠١٤. كرد وترك وعرب. ترجمة جرجيس فتح الله. بغداد.
٢. آلاجا، محمد. ٢٠٢٤. تمثيل الاقليات يضع السياسية الكردية العراقية امام طريق مسدود. تقرير متاح على الرابط https://amwaj.media/ar/article/iraq-kurdistan-elections-erbil (تاريخ الزيارة ٢٤-٤-٢٠٢٤).
٣. البغدادي. عبد السلام ابراهيم. ١٩٨٨. التدخل الاسرائيلي في شمالي العراق دراسات ستراتيجية. بغداد. العدد ٥.
٤. البير، ابونا. ٢٠٠٤. فيشخابور. بغداد : منشورات دار نجم المشرق.
٥. الحديثي ، طه حمادي. ١٩٧٩. الغجر والقرج في العراق دراسة مقارنة في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة الموصل .
٦. الحرة عراق . ٢٠٢٤. من اربيل- البهائية بين الفكر والدين. متاح على الرابط: https://youtube.com/@AlhurraIraq?si=HWEvuHPaAqxQJACR (تاريخ الزيارة في ٢٠٢٤/٤/٤).
٧. حمادي ، عدنان عبدالله. ٢٠٢٠. الاهمية الجيوبوليتيكية للأقليات الدينية والقومية في اقليم كوردستان العراق ودورها الاقليمي والدولي :دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة دراسات تربوية. ملحق العدد ٥٢.
٨. الحمداني ، طارق نافع. ٢٠٠٥. تأثير الحركتين البابية والبهائية في المجتمع العراقي. كلية التربية. جامعة بغداد.
٩. خيون، رشيد. ٢٠١٦. الاديان والمذاهب في العراق. ج ١. مركز المسبار للدراسات والبحوث .
١٠. السعدي، عباس فاصل . ٢٠١٦. جغرافية الاقليات السكانية العراق انموذجا. دار الوضاح للنشر، مكتبة دجلة.
١١. سلوم ، سعد. ٢٠١٧ . حماية الاقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق دراسة تحليلية في الاطر الدولية والاقليمية والوطنية، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم المجتمع المدني.
١٢. سلوم، سعد. ٢٠٢٢. الابادة الجماعية مستمرة ديناميات وابعاد وفواعل الانقسام في المجتمع الايزيدي. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
١٣. سلوم، سعد. ٢٠١٤. الاقليات في العراق (الذاكرة. الهوية . التحديات) . ط٣. بغداد- بيروت: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية.
١٤. سوسة، احمد. ٢٠٠٦. يهود العراق ملامح التاريخ القديم. بغداد: مطبعة اسعد.
١٥. سيدو، نايف خلف .٢٠٢٤. .الممثل عن المكون الايزيدي في البرلمان العراقي. مقابلة شخصية اجريت بتاريخ ١٢-٢-٢٠٢٤.
١٦. الصفار، بحري سالم فتاح. ٢٠٢٣. التباين المكاني للتوزيع الجغرافي لمواقع السياحة الدينية في محافظة دهوك. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ملحق المجلد ١٨. عدد خاص.
١٧. طيب ، ئاوات حسام الدين. ٢٠٢٤. ممثل الديانة الزرادشتية في وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في اقليم كردستان-العراق. في تقدير الممثلة لعدد افراد الديانة الزرادشتية في الاقليم . مقابلة شخصية اجريت بتاريخ ١٢-٥-٢٠٢٤.
١٨. عبايجي ، طاهرة عبد الرزاق. عضو مكتب التمثيل الرسمي والحوار البهائي في كوردستان . مقابلة شخصية اجريت بتاريخ ١٣-٥-٢٠٢٤.
١٩. العقيدي، مصطفى محمد فرعون. ٢٠١٩. الكاكائية دراسة ميدانية في الانثروبولوجيا الثقافية (رسالة ماجستير) كلية الآداب. جامعة بغداد.
٢٠. قانون حماية حقوق المكونات في كردستان العراق. ٢٠١٥. قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ . جريدة وقائع كردستان. العدد ١٨٨.
٢١. قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإقليم كوردستان - العراق. ٢٠٠٧. وقائع كردستان. العدد ٦٩. ٧ جمادى الاول ١٤٢٨.
٢٢. قانون وزارة التربية لإقليم كوردستان- العراق . ٢٠٠٧. قانون التعديل الثاني رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ المعدل. وقائع كوردستان. العدد ٦٥. ١٥-٤-٢٠٠٧.
٢٣. قانون وزارة الثقافة لأقليم كوردستان - العراق. ٢٠٠٧. قانون رقم (١٤) . وقائع كوردستان. العدد ٧٠. ٢٠٠٧/٧/١١.
٢٤. كاكَيي ، رجب عاصي.٢٠٢٤. رئيس منظمة ميثرا للتنمية والثقافة اليارسانية. مقابلة شخصية اجريت بتاريخ ١٠-٥-٢٠٢٤.
٢٥. كيطان ، طالب عبد الرضا. ٢٠٢٢. شتات الغجر دراسة ميدانية حول اصول التعايش واضطراب الهوية. مجلة آداب الكوفة. العدد ٥١/ج٢. كلية الآداب جامعة القادسية.
٢٦. مشروع دستور اقليم كوردستان-العراق.٢٠٢٤. الموقع الرسمي لحكومة اقليم كوردستان. قاعدة التشريعات لإقليم كوردستان. متاح على الرابط https://legislation.krd/constitution .

٢٧. الموسوي ، محسن جباري حسن. ٢٠١٤. قانون المفوضية العليا للإنتخابات وسائر التشريعات الانتخابية في العراق. بغداد: مطبعة المغرب.
٢٨. النجار، عامر. ١٩٩٦. البهائية وجذورها البابية. عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية.
٢٩. الهاشمي، حميد. ٢٠١٢. تكيف الغجر دراسة أنثروبولوجية اجتماعية لجماعات الكاولية في العراق. دار المدى.
٣٠. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء. ٢٠٢٤. ينظر الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1220(تاريخ الزيارة ١٩-٥-٢٠٢٤).
٣١. يوسفي ، جمشيد. ٢٠١٢. الزرادشتية الديانة والطقوس والتحولات اللاحقة. بيروت : مكتبة زين الحقوقية والادبية .

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abayji, Tahera Abdul Razzaq. Member of the Official Representation and Dialogue Office of the Baha'i in Kurdistan. Personal interview conducted on 13-5-2024.
2. Alaja, Mohammed. 2024. Minority representation puts Iraqi Kurdish politics at a dead end. Report available at https://amwaj.media/ar/article/iraq-kurdistan-elections-erbil (visited 24-4-2024).
3. Al-Aqidi, Mustafa Muhammad Faroun. 2019. Kakaism: A field study in cultural anthropology (Master's thesis), College of Arts, University of Baghdad.
4. Al-Baghdadi. Abdul Salam Ibrahim. 1988. Israeli intervention in northern Iraq. Strategic studies. Baghdad. Issue 5.
5. Al-Bir, Abuna. 2004. Fishkhabour. Baghdad: Dar Najm Al-Mashreq Publications.
6. Al-Hadith, Taha Hammadi. 1979. Gypsies and Qarj in Iraq: A comparative study in applied social geography. Ministry of Higher Education and Scientific Research. University of Mosul.
7. Al-Hamdani, Tariq Nafi. 2005. The influence of the Babi and Baha'i movements on Iraqi society. College of Education. University of Baghdad.
8. Al-Hashemi, Hamid. 2012. Gypsy Adaptation: A Social Anthropological Study of Kawli Groups in Iraq. Dar Al-Mada.
9. Al-Hurra Iraq. 2024. From Erbil - Baha'ism between thought and religion. Available at: https://youtube.com/@AlhurraIraq?si=HWEvuHPaAqxQJACR (Visit date: 4/4/2024).
10. Al-Moussawi, Mohsen Jabari Hassan. 2014. The Law of the High Electoral Commission and Other Electoral Legislations in Iraq. Baghdad: Morocco Press.
11. Al-Najjar, Amer. 1996. Baha'ism and its Babi Roots. Ain for Social and Human Studies and Research.
12. Al-Saadi, Abbas Fasel. 2016. Geography of population minorities, Iraq as a model. Dar Al-Waddah for Publishing, Dijlah Library.

13. Al-Saffar, Bahri Salem Fattah. 2023. Spatial variation in the geographical distribution of religious tourism sites in Duhok Governorate. Kirkuk University Journal of Humanities Supplement Volume 18. Special Issue.
14. Draft Constitution of the Kurdistan Region-Iraq. 2024. Official website of the Kurdistan Regional Government. Legislative Database of the Kurdistan Region. Available at https://legislation.krd/constitution.
15. Edmonds, C.J. 2014. Kurds, Turks and Arabs. Translated by Gerges Fathallah. Baghdad.
16. Hammadi, Adnan Abdullah. 2020. The geopolitical importance of religious and ethnic minorities in the Kurdistan Region of Iraq and their regional and international role: A study in political geography. Journal of Educational Studies. Supplement to Issue 52.
17. Kakai, Rajab Asi. 2024. Head of the Mithra Organization for Development and Yarsan Culture. Personal interview conducted on 10-5-2024.
18. Ketan, Talib Abdul-Ridha. 2022. Gypsy Diaspora: A Field Study on the Origins of Coexistence and Identity Disorder. Kufa Literature Journal. Issue 51/V2. College of Arts, University of Al-Qadisiyah.
19. Khayoun, Rashid. 2016. Religions and sects in Iraq. Part 1. Al-Mesbar Center for Studies and Research.
20. Law of the Ministry of Culture of the Kurdistan Region - Iraq. 2007. Law No. (14). Kurdistan Gazette. Issue 70. 11/7/2007.
21. Law of the Ministry of Education of the Kurdistan Region - Iraq. 2007. Second Amendment Law No. (4) of 1992 as amended. Kurdistan Gazette. Issue 65. 15-4-2007.
22. Law of the Ministry of Endowments and Religious Affairs of the Kurdistan Region - Iraq. 2007. Kurdistan Gazette. Issue 69. 7 Jumada al-Awwal 1428.
23. Law on the Protection of the Rights of Components in Iraqi Kurdistan. 2015. Law No. (5) of 2015. Kurdistan Gazette. Issue 188.
24. Ministry of Planning, Central Statistical Organization. 2024. See the link: https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1220(Date of visit: 19-5-2024).
25. Salloum, Saad. 2014. Minorities in Iraq (Memory. Identity. Challenges). 3rd ed. Baghdad-Beirut: Masarat Foundation for Cultural and Media Development.
26. Salloum, Saad. 2017. Protection of religious, ethnic and linguistic minorities in Iraq: An analytical study in international, regional and national frameworks, University of Kufa, College of Arts, Department of Civil Society.
27. Salloum, Saad. 2022. The genocide continues, dynamics, dimensions and agents of division in the Yazidi community. Al-Bayan Center for Studies and Planning.

28. Sayedo, Nayef Khalaf. 2024. . Representative of the Yazidi component in the Iraqi parliament. Personal interview conducted on 12-2-2024.
29. Susa, Ahmed. 2006. The Jews of Iraq features of ancient history. Baghdad: Asaad Press.
30. Tayeb, Awat Hussam Al-Din. 2024. Zoroastrian representative in the Ministry of Endowments and Religious Affairs in the Kurdistan Region-Iraq. In the representative's estimation of the number of Zoroastrian individuals in the region. Personal interview conducted on 12-5-2024.
31. Yousefi, Jamshid. 2012. Zoroastrianism: Religion, Rituals, and Subsequent Transformations. Beirut: Zain Legal and Literary Library.